

التمويل الجماعي (Crowd Funding) بين الإباحة والحظر: دراسة فقهية مقارنة

د. نجاح شاهر سعد العتيبي

أستاذ الفقه المساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، جامعة

شقراء المملكة العربية السعودية

Najah@su.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/١٢/١م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/١١/٨م

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوع التمويل الجماعي (Crowd Funding) باعتباره نازلة من النوازل المالية المعاصرة التي فرضتها الحاجة إلى تمويل المشروعات والأفكار الابتكارية خارج الإطار التمويلي التقليدي. ويهدف البحث إلى بيان الحكم الشرعي للتمويل الجماعي بصوره المختلفة، من حيث المشروعية الفقهية، والضوابط اللازمة، والموقف من تقنينه ضمن الأنظمة المالية.

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، حيث تم تتبع صور التمويل الجماعي الشائعة مثل: التمويل القائم على التبرعات، والتمويل بالمكافآت، والتمويل بالملكية، والتمويل بالدين. كما تم تحليل هذه الصور في ضوء الضوابط الشرعية ومقارنتها بالمذاهب الفقهية المختلفة.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

- أن التمويل الجماعي في بعض صورهِ جائز شرعاً إذا تمَّ بالضوابط الشرعية، كخلوه من الربا والغرر الفاحش.
- ضرورة تقنين التمويل الجماعي بما يحفظ حقوق جميع الأطراف ويحد من الاستغلال والغش.
- حاجة المؤسسات الرقابية والشرعية إلى وضع إطار تنظيمي شرعي يتلاءم مع طبيعة هذا النمط التمويلي الجديد.

وكان من أهم توصيات البحث: تعزيز دور الهيئات الشرعية في تقويم نماذج التمويل الجماعي، وضرورة إنشاء منصات تمويل جماعي متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحت رقابة مؤسسية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الجماعي، النوازل المالية، التمويل الإسلامي، الملكية الجماعية.

Crowd Funding Between Permission and Prohibition: A Comparative Jurisprudential Study

Dr. Najah Shaher Saad Al-Otibi

Assistant Professor of Fiqh – Department of Islamic Studies, College of Science and Humanities, Shaqra University

Saudi Arabia

Najah@su.edu.sa

Date of Receiving the Research: 8/11/2025 Research Acceptance Date: 1/12/2025

Abstract:

This research addresses the topic of Crowd Funding as one of the contemporary financial issues that emerged from the need to finance projects and innovative ideas outside the traditional financing framework. The study aims to clarify the Islamic legal ruling on the various forms of Crowd Funding in terms of jurisprudential legitimacy, required conditions, and the position on regulating it within financial systems.

The researcher relied on an inductive, analytical and comparative methodology, tracing common types of Crowd Funding such as donation-based Crowd Funding, reward-based Crowd Funding, equity Crowd Funding, and debt-based Crowd Funding. These forms were analyzed in light of Islamic legal guidelines and compared across different jurisprudential schools.

The study reached several conclusions, the most prominent of which are:

- Crowd Funding is permissible in some of its forms if conducted according to Sharia requirements, such as avoiding usury (riba) and excessive uncertainty (gharar).
- The necessity of regulating Crowd Funding in a way that preserves the rights of all parties and reduces exploitation and fraud.
- The need for regulatory and Sharia institutions to establish a Sharia-compliant framework suitable for this new financing model.

Among the most important recommendations of the research are: strengthening the role of Sharia boards in evaluating Crowd Funding models, and the necessity of establishing Crowd Funding platforms that are compliant with Islamic law and operate under institutional supervision.

Keywords: Crowd Funding, contemporary financial issues, Islamic finance, collective ownership.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات تقنية واقتصادية متسارعة أفرزت نماذج جديدة من التعاملات المالية، من أبرزها "التمويل الجماعي (Crowd Funding)"، والذي يُعد من الوسائل الحديثة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى المبادرات الإنسانية، عبر منصات إلكترونية تتيح لأفراد المجتمع المساهمة المالية في مشاريع يختارونها طوعاً، سواء أكان ذلك على سبيل التبرع، أو مقابل مكافآت، أو حصة ملكية، أو دين يُسترد بعائد.

وتكمن أهمية التمويل الجماعي في العصر الحديث في دوره الفاعل في دعم الاقتصاد الرقمي وتمكين رواد الأعمال من تجاوز العقبات التمويلية التي تضعها البنوك أو المستثمرون التقليديون. كما يسهم في تحفيز روح المبادرة، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في الاستثمار والتنمية. وقد برز بشكل خاص هذا النمط بعد الأزمات الاقتصادية، وأصبح يمثل حلاً عملياً للوصول إلى التمويل خارج القنوات التقليدية.

ورغم الجوانب الإيجابية لهذا النمط من التمويل، فإن دوافع هذه الدراسة تنبع من الحاجة الماسة إلى النظر في مشروعيتها من زاوية فقهية، نظراً لتعدد صورته وتنوع صيغ العقود التي تنشأ بسببه، والتي قد تتداخل فيها مفاهيم البيع، والربا، والغرر، والمضاربة، والهبة، وغيرها من العقود الشرعية. كما ظهرت حاجة متزايدة لتقنيه في الدول ذات المرجعية الإسلامية بما يتوافق مع الضوابط الشرعية ويحقق مقاصدها.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة جادة لتأصيل التمويل الجماعي تأصيلاً فقهياً، وبيان حكم كل نوع منه في ضوء الأدلة الشرعية والاجتهادات المعاصرة، إضافة إلى رصد جهود التقنين في بعض الدول الإسلامية وتحليلها.

وتنبثق مشكلة الدراسة من السؤال الرئيس التالي:

ما الحكم الشرعي للتمويل الجماعي بصوره المختلفة، وما مدى إمكانية تقنيه وفق ضوابط الشريعة الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما المقصود بالتمويل الجماعي؟
- متى ظهر هذا النوع من التمويل؟
- ما سبب ظهور هذا النوع من التمويل؟
- ما الفرق بين أنواع التمويل الجماعي من حيث الطبيعة والآثار الفقهية؟

- ما الضوابط الشرعية التي تحكم مشروعية التمويل الجماعي؟
- كيف تعاملت بعض الدول الإسلامية مع فكرة التمويل الجماعي؟ وهل وُفقت في تقنيته؟
- ما أبرز الإشكالات الشرعية التي يثيرها هذا النوع من التمويل؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة اتبعت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً مقارنةً، حيث تم استقراء النصوص الفقهية ذات الصلة، وتحليل صور التمويل الجماعي من خلال عرضها على القواعد الشرعية، مع مقارنة فتاوى المعاصرين واجتهادات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية.

أما حدود الدراسة: فتتضمن - في دراسة الجوانب الفقهية للتمويل الجماعي بأنواعه الأساسية الأربعة، ولا تشمل الدراسة الجوانب التقنية التفصيلية للمنصات أو البنى التحتية الرقمية، إلا بالقدر الذي يخدم الجانب الفقهي والتشريعي.

الدراسات السابقة:

- وقد تناولت عدة دراسات سابقة موضوع التمويل الجماعي من زوايا مختلفة، منها:
- دراسة بولجبال زوبير (٢٠٢٤) بعنوان "التمويل الجماعي وأفاق توسيع التمويل الإسلامي: دراسة حالات منصات دولية"، التي تناولت النماذج الدولية من منظور اقتصادي وتنظيمي، لكنها أغفلت الجوانب الفقهية التفصيلية والضبط الشرعي الدقيق.
 - دراسة د. الهرش وكشكار وقاسم (٢٠٢٣) بعنوان "التمويل الجماعي للأغراض الخيرية: واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها"، التي تناولت التمويل التبرعي بشكل وصفي دون معالجة فقهية شاملة.
 - دراسة د. أحمد بن هلال الشيخ (العدد الثالث عشر من مجلة قضاء الصادرة عن الجمعية العلمية القضائية السعودية) بعنوان "التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية" تعرض فيها لثلاثة أنواع من التمويل الجماعي وبشكل موجز جداً، ولم تتعرض الدراسة للتمويل الجماعي بالمكافآت، كما لم تطرح رؤية معاصرة مواكبة للتكنولوجيا المالية.
- أما الدراسة الحالية "التمويل الجماعي بين الإباحة والحظر: دراسة فقهية مقارنة" فتتميز بشمولها لكافة صور التمويل الجماعي (التبرعي، المكافآت، بالدين، بالملكية) وفق تكييف فقهي واضح، واعتمادها منهجاً فقهياً مقارنةً بين المذاهب مع استعراض آراء المجامع الفقهية، وتقديم رؤية معاصرة تراعي تطورات التكنولوجيا المالية، مما يجعلها إسهاماً نوعياً جديداً يسد ثغرات الدراسات السابقة - بإذن الله تعالى -.

خطة البحث:

تضمن هذا البحث مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تضمنت أهمية البحث، ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، ومنهج البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الجماعي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التمويل الجماعي لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: صور التمويل الجماعي المعاصرة.

المطلب الثالث: تطور التمويل الجماعي في البيئة الإسلامية.

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية للتمويل الجماعي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التمويل الجماعي التبرعي (عقد الهبة).

المطلب الثاني: التمويل الجماعي بالمكافآت (عقد هبة مشروطة مقيدة المصرف).

المطلب الثالث: التمويل الجماعي بالدين (عقد القرض).

المطلب الرابع: التمويل الجماعي بالملكية (عقد المضاربة أو الشركة).

المبحث الثالث: الرؤية الفقهية والتنظيمية المقترحة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الضوابط الشرعية المقترحة لأنواع التمويل الجماعي

المطلب الثاني: معايير تقنين التمويل الجماعي في البيئة الإسلامية

المطلب الثالث: توصيات للجهات التشريعية والرقابية.

والله أسأل العون والتوفيق والسداد.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الجماعي

المطلب الأول: تعريف التمويل الجماعي لغة واصطلاحاً

أولاً: التعريف اللغوي

التمويل لغة مأخوذ من مادة "مول"، ويُقال: "مَوَّلَ الشيء" تمويلًا، أي زوّده بالمال. والمال في اللغة هو ما يُمْلِك ويُتَصَرَّف فيه من النقود أو الأعيان^(١)، أما "الجماعي" فهو من "الجمع"، أي الضم والتجميع من عدة أطراف، ويقال: جمع القوم المال إذا جمعوه من أفرادهم^(٢).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

اصطلاحاً، يُعرف التمويل الجماعي بأنه: "أسلوب لتمويل المشروعات أو المبادرات أو الأفكار يعتمد على جمع مبالغ مالية صغيرة من عدد كبير من الأفراد، غالباً عبر الإنترنت، وذلك لدعم هدف معين خلال فترة زمنية محددة"^(٣). وتستند هذه الآلية إلى مفهوم المشاركة المجتمعية في تمويل الأفكار الريادية أو المشاريع الناشئة، بما يُعزز من فرص الابتكار ويقلل من العقبات المالية التقليدية.

ووفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُعد التمويل الجماعي شكلاً من أشكال التمويل التشاركي الرقمي، حيث يُمكن للأفراد أو الكيانات الاقتصادية جمع التمويل مباشرة من الجمهور عبر المنصات الإلكترونية، دون الحاجة إلى وسطاء ماليين تقليديين مثل البنوك^(٤)، ويُبرز هذا التعريف دور التكنولوجيا في تسهيل الوصول إلى الموارد المالية، ودعم النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والريادة.

أما من منظور الفقه المالي الإسلامي، فقد طُوِّر مفهوم التمويل الجماعي ليتوافق مع الضوابط الشرعية التي تحكم طبيعة المعاملات المالية، فيُعرّف بأنه: "آلية تمويلية حديثة تعتمد

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤)، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار صادر، ١١ / ٦٣٥

(٢) السابق، ٨ / ٥٧.

(٣) الهاجري، فهد بن علي (٢٠١٩)، التمويل الجماعي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، ص ٢٥.

(٤) OECD (2015) New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments Paris. Available at: <https://doi.org/10.1787/9789264240957-en>

على جمع أموال الأفراد لتمويل مشاريع ذات طابع تجاري أو خيري، عبر منصات إلكترونية، وفق ضوابط شرعية تحدد طبيعة العقد والمنفعة والتصرف في المال^(٥). ويتطلب هذا النوع من التمويل توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية من حيث تحبّب الربا والغرر، وضبط العلاقة بين الممولين وصاحب المشروع وفق عقود مشروعة كالمراوحة أو المضاربة أو الوقف في المشاريع الخيرية.

المطلب الثاني: صور التمويل الجماعي المعاصرة

شهد التمويل الجماعي في العصر الحديث تنوعاً وتطوراً ملحوظاً، انعكس في تعدد صوره واختلاف أنماطه العملية، تبعاً لطبيعة الأهداف المرجوة من العملية التمويلية، وتنوع العلاقات التعاقدية بين الممولين والمستفيدين. وقد أسهمت البيئة الرقمية ومنصات الإنترنت في تسهيل الوصول إلى مصادر تمويل جديدة، مما جعل التمويل الجماعي أكثر شمولاً وقابلية للتكثيف مع احتياجات الأفراد والمشروعات الناشئة.

وقد قام عدد من الباحثين والممارسين بتصنيف صور التمويل الجماعي إلى أربعة أنماط رئيسية، تختلف من حيث طبيعة المقابل والالتزام التعاقدية بين الطرفين، وهي على النحو الآتي:

١ - التمويل التبرعي (Donation-based Crowd Funding)

يُعد التمويل التبرعي أبسط صور التمويل الجماعي وأكثرها استخداماً في المجالات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، حيث يقوم الأفراد بتقديم الدعم المالي للمشروعات دون انتظار أي مقابل مادي أو منفعة شخصية مباشرة. ويُستخدم هذا النوع من التمويل غالباً في المبادرات الخيرية، والأنشطة المجتمعية، وحملات الإغاثة، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق نفع عام.

وتُعد بعض المنصات مثل GoFundMe مثالاً بارزاً على هذا النوع من التمويل.

التكييف الفقهي:

من الناحية الشرعية، يمكن تكييف هذا النوع ضمن باب التبرعات، ولا يثير إشكالات فقهية كونه خالياً من العوض والربا والغرر، وهو داخل ضمن الصدقات والتبرعات الجائزة.

(٥) العتيبي، محمد بن ناصر (٢٠٢١)، ضوابط التمويل الجماعي في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ص ١٧٩.

٢- التمويل بالمكافآت (Reward-based Crowd Funding)

في هذا النموذج، يقدم الداعمون دعمًا ماليًا للمشروع مقابل وعد بالحصول على مكافأة غير نقدية مستقبلاً، قد تكون منتجًا، خدمة، أو تجربة حصرية مرتبطة بالمشروع الممول. ويشيع استخدام هذا النوع من التمويل في المشروعات الإبداعية، التقنية، والفنية الناشئة. ويُعد هذا النمط محفزًا للابتكار وريادة الأعمال، حيث يسمح للمبدعين بجمع تمويل أولي لتطوير النماذج الأولية وإطلاق منتجاتهم دون الحاجة إلى قروض أو بيع حصص ملكية^(٦).

ومن المنصات التي تدعم هذا النوع من التمويل الجماعي منصة Dubainext^(٧).

التكييف الفقهي:

التمويل بالمكافأة هو هبة مشروطة، أو ما يعرف عند الفقهاء بهبة الثواب، وهي جائزة عند جمهور الفقهاء^(٨)، ولا تكون المكافأة عوض بيع؛ لانعدام ما يدل على مقابلة الموهوب بالمكافأة^(٩)، فصارت بذلك هبة محضة دخل عليها شرط المكافأة ووعد بها. وبما أن هذه الهبة مخصصة لفكرة أو مشروع فتكون بذلك هبة مشروطة (هبة ثواب) مقيدة المصرف؛ لأن يد الموهوب له ليست مطلقة التصرف في الموهوب، بل مقيدة بأن

E. (2014). The dynamics of crowdfunding: An exploratory study. Journal 'Mollick (٦)

1-16. <https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2013.06.005>، 29(1)، of Business Venturing

<https://www.bayut.com/mybayut/dubai-next-digital-crowdfunding/#How-it-works> (٧)

(٨) وأبطلها بعض الشافعية؛ لأن شرط الثواب (المكافأة) عندهم يخالف مقتضى الهبة، والأظهر في المذهب على خلافه. النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٤، ص ٤٤٥، ٤٤٧، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج٦، ص ٣٣١.

(٩) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج٨، ص ١٢٤، ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الفكر، ج٢، ٢٦٩، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٤، ص ٤٤٥، ٤٤٧، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج٦، ص ٣٣١، الشيخ، أحمد بن هلال، (العدد الثالث عشر من مجلة قضاء الصادرة عن الجمعية العلمية القضائية السعودية)، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٣٣٥. وحصول الواهب على المكافأة مانع من رجوعه عن هبته، ومسألة اعتبار دخول المكافأة على الهبة بيعًا محل خلاف بين الفقهاء.

يتصرف في الموهوب له في حدود ما وهب له، وهو الفكرة أو المشروع، وهذا التقييد جائز عند جمهور الفقهاء^(١٠)، ويتعين صرف الموهوب فيما وهب له^(١١).

٣- التمويل بالذَّين (Lending-based Crowd Funding)

ويُعرف أيضًا باسم الإقراض الجماعي أو ما يُصطلح عليه بـ **Peer-to-Peer Lending (P2P)**، ويقوم على تقديم الممولين قروضًا مالية لصاحب المشروع، مقابل فائدة ثابتة أو متغيرة تُرد خلال فترة زمنية متفق عليها.

وقد توسَّع استخدام هذا النوع من التمويل بشكل كبير، خاصة في ظل تشدد البنوك التقليدية في منح القروض، وارتفاع تكلفة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة^(١٢) ومن أبرز منصات التمويل الجماعي بالذَّين منصة سُلْفَة (Sulfah).

الإشكال الشرعي:

تُثار حول هذا النموذج إشكالات شرعية جوهرية في السياق الإسلامي، نظرًا لقيام العلاقة على الفائدة الربوية، التي تُعد من المحرّمات القطعية في الشريعة الإسلامية، وعليه فإن لم يتم تعديل هذا النوع من التمويل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية فلا يجوز التعامل به كنوع من أنواع التمويل الجماعي لأنه ربا محرم. ولهذا يُقترح استخدام صيغ تمويل بديلة تتوافق مع الضوابط الشرعية، مثل:

- القرض الحسن (بلا فائدة).
- المضاربة (التمويل مقابل نسبة من الأرباح).
- المرابحة (بيع بالتقسيط مع ربح معلوم).

(١٠) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ٩٣، الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، دار إحياء الكتب العربية، ج ٤، ص ١١٤، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٣٤.

(١١) منع من التقييد بعض الشافعية، والمذهب الجواز. النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١.

(١٢) P. (2012). Rational Herding in Microloan Markets. Management & Liu, J., Zhang (١٢) 892-912. <https://doi.org/10.1287/mnsc.1110.1460>, 58(5) Science

وقد أشار الباحثون إلى أهمية تكيف هذا النموذج ضمن صيغ التمويل الإسلامي بما يتحقق التوافق بين متطلبات العصر ومقتضيات الشريعة^(١٣).

٤- التمويل بالملكية (Equity-based Crowd Funding)

في هذا النمط، يقدم المستثمرون تمويلاً لصاحب المشروع مقابل حصة من ملكية المشروع أو أسهم فيه، وبالتالي يصبح الممولون شركاء في الأرباح والخسائر المحتملة. ويُعد هذا النموذج مناسباً للمشروعات الريادية ذات النمو المرتفع، ويُوفر بديلاً عن التمويل بالمخاطرة التقليدي (Venture Capital)، ويمكن أصحاب الأفكار من الحصول على التمويل دون الحاجة إلى سداد ديون^(١٤).

التكيف الفقهي:

يتوافق هذا النموذج بدرجة كبيرة مع عقود المشاركة أو المضاربة في الفقه الإسلامي، بشرط مراعاة:

- وضوح نسب الربح.
 - الإفصاح عن المخاطر.
 - عدم الجمع بين الضمان والربح.
 - الالتزام بالأصول الشرعية في توزيع الأرباح والخسائر.
- ويُعد هذا النموذج من أكثر صيغ التمويل الجماعي توافقاً مع مقاصد الشريعة من حيث المشاركة العادلة في المخاطر والعوائد.

المطلب الثالث: تطور التمويل الجماعي في البيئة الإسلامية

أولاً: التمويل الجماعي في ظل التحول الرقمي الإسلامي

شهدت المجتمعات الإسلامية، خلال العقد الأخير، تحولات لافتة في تبني الأدوات المالية الرقمية، ومنها آليات التمويل الجماعي، التي تمثل إحدى ثمار التقنية المالية الحديثة (FinTech). ومع انتشار المنصات الرقمية وازدياد الحاجة إلى مصادر تمويل بديلة تتسم

(١٣) قيمش، فاطمة، وكثاف، كمال (٢٠٢٢). "التمويل الجماعي الإلكتروني في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جامعة الجزائر، المجلد ٩، العدد ١، ص ١٥٨-١٦٥.

(١٤) Wilson, K. E., & Testoni, M. (2014). Improving the role of equity crowdfunding in Europe's capital markets. OECD Working Papers on Finance Insurance and Private Pensions No. 34. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/5jz3wtb1t338-en>

بالمرونة والسرعة. بدأ التمويل الجماعي يبرز كخيار فعال في البيئات الإسلامية، سواء لأغراض خيرية أو استثمارية، مع محاولات جادة لمواءمته مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها الشرعية الدقيقة.

ويأتي هذا التطور استجابةً لتزايد الإقبال على حلول تمويلية غير تقليدية تُراعي خصوصية الشريعة الإسلامية، في وقت باتت فيه الأطر المصرفية التقليدية غير قادرة دائماً على تلبية احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو للمبادرات الخيرية واسعة النطاق.

ثانياً: المنصات الإسلامية للتمويل الجماعي

برزت عدة منصات رقمية ذات طابع إسلامي متخصص، سعت إلى استغلال الإمكانيات التقنية المتاحة في تقديم خدمات التمويل الجماعي بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة، سواء من حيث العقود المستخدمة، أو طبيعة الأنشطة الممولة، أو المعايير الأخلاقية. ومن أبرز هذه المنصات:

١- منصة LaunchGood

تُعد منصة LaunchGood واحدة من أوائل المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي الإسلامي على الصعيد العالمي، حيث تأسست في الولايات المتحدة عام ٢٠١٣، وتهدف إلى دعم المبادرات المجتمعية والخيرية ذات الطابع الإسلامي، من خلال تمويل المشاريع غير الربحية، كبرامج التعليم، والإغاثة الإنسانية، والمبادرات الثقافية.

وتُركّز المنصة على الجانب التبرعي (donation-based Crowd Funding)، وتلتزم بعدم توجيه التمويل لأي أنشطة تُخالف القيم الإسلامية، أو تتضمن معاملات ربوية^(١٥).

٢- منصة Ethis

تأسست منصة Ethis في ماليزيا، وتُعد من أبرز المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي الاستثماري المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتعمل على تمويل المشروعات

(١٥) LaunchGood Official Website. <https://www.launchgood.com> - تمت الزيارة في ١٢ أغسطس

العقارية ومشروعات الأعمال الصغيرة، من خلال صيغ تمويل شرعية مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة.

وتستهدف المنصة الجمع بين الربحية المشروعة وتحقيق أثر اجتماعي إيجابي، مع الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية، وضمانات شرعية من خلال لجان رقابة داخلية^(١٦)

٣- منصة GlobalSadaqah

تختص هذه المنصة بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات لصالح مشاريع إنسانية وتنموية في الدول الإسلامية، وقد صُممت لتكون حلًا رقميًا لجمع التبرعات الشرعية، مع الالتزام الكامل بقواعد توزيع الزكاة والصدقة كما وردت في الفقه الإسلامي.

وتتميز هذه المنصة باستخدام أدوات التتبع والتقارير الفعلية لمصارف الأموال، مما يُعزز ثقة المستخدمين ويحقق الشفافية المطلوبة في العمل الخيري^(١٧).

وهناك منصات تمويل جماعي أخرى بنظام الإقراض والمكافأة والملكية (المشاركة أو المضاربة) سيرد ذكرها في ثنايا هذا البحث -إن شاء الله-.

ثالثاً: الضوابط الشرعية في التمويل الجماعي الإسلامي

تسعى المنصات الإسلامية إلى الالتزام الجاد بالضوابط الشرعية، وتجنب المحاذير الشرعية التي قد تشوب بعض صيغ التمويل الجماعي الشائعة عالمياً، مثل:

- تحريم الفائدة الربوية في نموذج التمويل بالدين.
- رفض العقود القائمة على الغرر أو الجهالة، خاصة في عقود الوعد.
- اشتراط أن تكون الأنشطة الممولة مباحة، مع الابتعاد عن تمويل أي مشاريع تنطوي على محرمات شرعية كالقمار أو المشروبات المحرمة أو الأنشطة غير الأخلاقية.
- تحديد طبيعة العلاقة التعاقدية بدقة: سواء كانت تبرعاً، مضاربة، مرابحة، أو شراكة، لضمان صحة التصرف.

Official Website. (١٦) Ethis Group. Islamic Crowdfunding and Real Estate Investment

<https://ethis.co> - تمت الزيارة في ١٢ أغسطس ٢٠٢٥.

GlobalSadaqah. Empowering Impact Through Islamic Giving. <https://www.globalsadaqah.com> (١٧)

[globalsadaqah.com](https://www.globalsadaqah.com) - تمت الزيارة في ١٢ أغسطس ٢٠٢٥.

وقد أشار بعض الباحثون إلى أن التحدي الأكبر في هذا السياق يكمن في تحقيق التوازن بين الجوانب التقنية والشرعية والتنظيمية، بما يضمن مشروعية العملية، دون التأثير على كفاءتها الاقتصادية.^(١٨)

رابعاً: البيئة التنظيمية للتمويل الجماعي في الدول الإسلامية

بدأت الهيئات الرقابية في عدد من الدول الإسلامية تدرك أهمية تنظيم سوق التمويل الجماعي، فتم إصدار تشريعات لتنظيم عمل هذه المنصات من جهة، وضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. ومن أبرز التجارب:

هيئة السوق المالية السعودية

أصدرت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لائحة خاصة بتنظيم التمويل الجماعي الاستثماري في عام ٢٠٢٢، تضمنت ما يلي:

- إلزام الشركات بالحصول على ترخيص لمزاولة النشاط.
 - فرض متطلبات تتعلق بـ الشفافية والإفصاح، لحماية الممولين.
 - وضع حدود على حجم المبالغ التي يمكن جمعها.
 - اعتماد نماذج تعاقدية تتماشى مع صيغ التمويل الإسلامي^(١٩)
- وقد جاءت هذه الخطوة ضمن جهود رؤية السعودية ٢٠٣٠ لتعزيز القطاع غير المصرفي، وتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى التمويل بطرق مرنة وآمنة.

خامساً: التحديات والآفاق المستقبلية

رغم التقدم الملحوظ في اعتماد التمويل الجماعي في البيئات الإسلامية إلا أن هناك عدة تحديات قائمة، من أبرزها:

- الحاجة إلى تشريعات موحدة تجمع بين الضبط الرقابي والامتثال الشرعي.
- ضعف الثقيف المالي الشرعي بين جمهور المستخدمين والمنصات.
- محدودية الخبرات الفقهية المتخصصة في التعامل مع التطبيقات التقنية الحديثة.

(١٨) الهرش، عبد الله، كشكار، سليم، وقاسم، محمد (٢٠٢٣). "دور منصات التمويل الجماعي في دعم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلد ٣١، العدد ١، ص ٩١-١١٧.

(١٩) هيئة السوق المالية السعودية. تنظيم طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي. الرياض: هيئة السوق المالية، ٢٠٢٢. متاح على: <https://cma.org.sa> تمت الزيارة في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥.

- الحاجة إلى هيئات رقابة شرعية مستقلة لضمان مشروعية المعاملات وفق هذه المنصات (٢٠).
 - بالإضافة إلى:
 - التسارع التقني المذهل.
 - وعدم وجود الكادر الذي جمع بين التأهيل الشرعي والتأهيل التقني.
- ورغم هذه التحديات، فإن التمويل الجماعي يُعد فرصة واعدة لتعزيز الاقتصاد الإسلامي، وتمكين فئات جديدة من الوصول إلى التمويل، بشرط أن يُبنى على أسس شرعية دقيقة.

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية للتمويل الجماعي:

تُعد دراسة الأحكام الفقهية للتمويل الجماعي ضرورة ملحة في ضوء التوسع المتسارع لهذا النمط التمويلي في البيئات الإسلامية، خاصة مع اتساع نطاق استخدام المنصات الإلكترونية، وتنوع صور التمويل من حيث المقابل والعلاقة التعاقدية بين الطرفين. ومن المعلوم أن التمويل الجماعي لا يندرج تحت صورة واحدة من صور العقود الفقهية، بل تختلف طبيعته باختلاف الصورة العملية، والنية، والمقابل، والأثر المترتب على تقديم المال؛ ولهذا، فإن الحكم الفقهي يتغير بحسب نوع التمويل، ما يستدعي تأصيلاً دقيقاً لكل صورة على حدة وربطها بالعقد المناسب في الفقه الإسلامي.

وبناء على ذلك، يقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية، يمثل كل منها نمطاً من أنماط التمويل الجماعي، ابتداءً بالتمويل التبرعي، ثم المكافآت، ثم الديني، وأخيراً الملكي.

المطلب الأول: التمويل الجماعي التبرعي (عقد الهبة)

أولاً: التعريف والتمييز الفقهي

التمويل التبرعي هو النمط الذي يقوم فيه الأفراد بدفع مبالغ مالية لمشروعات خيرية أو إنسانية أو تعليمية أو إغاثية دون أن ينتظروا مقابلاً مادياً أو معنوياً مباشراً. وهذه النمط يعد

(٢٠) زوير، بولبال، (٢٠٢٠)، تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة دراسة حالة منصة "شكرة"، المجلة الدولية للمالية الريادية، العدد (٣)، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص ٤٦.

من أكثر الأنماط استخداماً في المجتمعات الإسلامية، وتُشاهد بكثرة في منصات التمويل الجماعي التي تعتمد على التبرعات، مثل: LaunchGood و Global Sadaqah^(٢١). وهذا النمط من التمويل ينسجم تماماً مع ما عرّفه فقهاء الإسلام في باب الهبة. وقد عرّفت الهبة بأنها: "تمليك العين مجاناً بلا عوض"^(٢٢)، وهو ما يطابق جوهر التمويل التبرعي، إذ يقوم الواهب (المتبرع) بتمليك المال لمشروع معين، أو جهة مستفيدة دون اشتراط عوض مادي أو منفعة مستقبلية.

ثانياً: الحكم الشرعي ومشروعية العقد:

أجمع الفقهاء من المذاهب الأربعة على مشروعية عقد الهبة، واستندوا إلى أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية، منها قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٠]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "تهادوا تحابوا"^(٢٣) وهو حديث رواه البخاري في الأدب المفرد، يدل على استحباب إعطاء المال أو الهدايا على سبيل التودد والتراحم. وقد أجمعوا كذلك على أن الهبة مستحبة في أصلها^(٢٤)، ويثاب عليها المسلم، ولا تجب إلا بالنذر أو الوعد الملزم، ما لم تُقبض.

ثالثاً: تكييف التمويل التبرعي على عقد الهبة

- يتفق التمويل التبرعي مع عقد الهبة في النقاط التالية:
- تملك المال: يتم تحويل المال من المتبرع إلى الجهة المستفيدة.
 - عدم وجود عوض: لا يطلب المتبرع عوضاً ولا ينتظره.
 - نية البر والإحسان: وهي الركن المعنوي الأساسي للهبة والتبرع^(٢٥).

(٢١) Global Sadaqah؛ LaunchGood Official Website: <https://www.launchgood.com>

<https://www.globalsadaqah.com> تمت الزيارة في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥.

(٢٢) الحصكفي، محمد بن علي بن محمد بن علي (٢٠٠٢)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ص ٥٦٠.

(٢٣) البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٤). الأدب المفرد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار البشائر الإسلامية، حديث رقم ٥٩٤.

(٢٤) الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت: دار الفكر، ج ٢، ص ٣٩٦.

(٢٥) زوير، بولبال، (٢٠٢٠)، تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة دراسة حالة منصة "شكرة"،

رابعاً: شروط صحة الهبة والتمويل التبرعي

اشترط الفقهاء شروطاً لصحة الهبة، وهي تنطبق على التمويل التبرعي عبر المنصات الإلكترونية كما يلي: (٢٦)

- ١- أن يكون المال الموهوب معلوماً ومملوكاً للواهب: فلا تصح الهبة من مال مغصوب أو مجهول. وينبغي للمنصات أن تظهر بوضوح مقدار التبرع والجهة المستفيدة.
- ٢- أن يكون الواهب مختاراً غير مكره: فلا تصح الهبة تحت الضغط أو الإكراه، ويجب أن تتم عبر وسيلة تحقق رضا المتبرع، مثل الإقرار الرقمي أو التوثيق الإلكتروني.
- ٣- أن يكون الواهب راشداً: أي عاقلاً، بالغاً، متمكناً من التصرف في ماله.
- ٤- أن يكون المال الموهوب مما يُباح الانتفاع به شرعاً: فلا تصح الهبة في ما لا يُنتفع به شرعاً -كالتراب والشعر-، ولا المحرّم -كالخمر والخنزير-.

وبناءً على ما سبق فإن هذا النوع من التمويل جائز لمطابقته عقد من عقود الشريعة المباحة والمطلوبة وهو عقد الهبة كما أن فيه توسعة لأوجه الخير والصدقات ودعماً للمحتاجين من الباحثين الفقراء فضلاً عن الجمعيات ونحوها.

خامساً: التطبيقات المعاصرة على منصات التمويل الجماعي

تُعتبر منصات مثل LaunchGood و GlobalSadaqah من أبرز المنصات التي تقدم التمويل التبرعي بصورته المتوافقة مع عقد الهبة. وهذه المنصات تتيح للمستخدمين:

- اختيار المشروع الخيري المراد دعمه.
- تحويل المال إلكترونياً عبر وسائط رقمية.
- تأكيد التبرع دون مقابل عبر نماذج تبرع رقمية.
- متابعة المشروع الممول من خلال تحديثات وتقارير دورية، وهو أمر لا يُنافي طبيعة الهبة، ما دام لا يُشترط في العقد الأصلي.

المجلة الدولية للمالية الريادية، العدد (٣)، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص ٤٠.

(٢٦) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ٥، الخرشبي، محمد، شرح الخرشبي لمختصر خليل، مصر: مطبعة محمد أفندي مصطفى، ج ٥، ص ١٠٩، الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت: دار الفكر، ج ٢، ص ٣٩٧، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ١٣-٢٠.

سادسًا: مسائل فقهية معاصرة

رغم وضوح انطباق عقد الهبة على التمويل التبرعي، إلا أن هناك بعض المسائل الفقهية المعاصرة التي تحتاج إلى معالجة دقيقة، مثل:

- الهبة المشروطة بالتنفيذ: كأن يشترط المتبرع صرف المال على مشروع معين. يرى الفقهاء أن الهبة هنا جائزة ما دام الشرط لا يُخرجها من طبيعتها التبرعية^(٢٧).
- الهبة الجماعية: حيث يتم جمع التبرعات من عدة أشخاص لمشروع واحد. وهذا جائز بشرط أن يتم توجيه المال للجهة المخصصة وعدم تغييره دون إذن^(٢٨).
- الإلغاء بعد الدفع: في التمويل الإلكتروني، هل يجوز للمتبرع الرجوع في هبته؟ الراجح من أقوال الفقهاء أن الهبة لا تلزم إلا بالقبض، وبعد القبض لا يجوز الرجوع فيها إلا من الأب لابنه^(٢٩). وبالتالي، فإن التبرع عبر المنصات يكون ملزمًا بعد تحويل المال واستلامه من الطرف المستفيد.

إلا أن قيدًا لازمًا وضعه في مسألة التمويل الجماعي يراعى فيه طبيعة هذه المسألة التي تتقيد فيها الهبة بمصرف معين، هو: الفكرة أو المشروع محل الدعم (الهبة)، فيكون القيد أن للوهاب الرجوع في هبته إن وضعت في غير المصرف الذي خصصت له^(٣٠)، وتكون المنصة

(٢٧) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ٩٣، الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، دار إحياء الكتب العربية، ج ٤، ص ١١٤، القرافي، شهاب الدين. (١٩٩٤) الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج ٨، ص ٢٥، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٣٤.

(٢٨) الشيخ، أحمد بن هلال، (العدد الثالث عشر من مجلة قضاء الصادرة عن الجمعية العلمية القضائية السعودية)، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٣٣٢.

(٢٩) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ١١٥، ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الفكر، ج ٢، ص ٢٧١، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ٣٣٣، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٠٩.

(٣٠) ومن الفقهاء من قرر أن الموهوب يتعين في مصرفه إن لم يُطلق. الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع

هي الوسيط في عملية إرجاع الموهوب للواهب، وهذا دور تؤديه منصات منها منصة Dubainext.

وعليه فإن التمويل التبرعي عبر المنصات الإلكترونية المعاصرة ينسجم من حيث الماهية والشروط والآثار مع عقد الهبة في الفقه الإسلامي، ويُعد من العقود المشروعة والمستحبة، شريطة تحقق أركانها وانتفاء موانعها.

ومع الالتزام بالضوابط الفقهية والإدارية، يمكن اعتبار هذا النمط من التمويل أداة فعالة لدعم المبادرات الخيرية والإنسانية ضمن إطار شرعي سليم، خاصة مع إمكانيات الرقابة والشفافية التي توفرها الوسائط الرقمية الحديثة وهذا هو رأي الباحثة واختيارها لموافقته لروح الشريعة ومقاصدها.

المطلب الثاني: التمويل الجماعي بالمكافآت (عقد هبة مشروطة "هبة ثواب" مقيدة المصرف)
يُعد التمويل الجماعي بالمكافآت أحد النماذج الحديثة للتمويل التشاركي الذي يقوم فيه الأفراد بدعم مشروع معين من خلال تقديم مبالغ مالية رجاء الحصول على منتج أو خدمة في المستقبل. ويتميز هذا النموذج بأن الممول - الذي يُطلق عليه عادةً "الداعم" - لا ينتظر عائداً مالياً استثمارياً، بل يتوقع الحصول على مكافأة تُقدَّم إليه لاحقاً، كسلعة مبتكرة أو خدمة متميزة.

أولاً: مفهوم التمويل الجماعي بالمكافآت

يُقصد بالتمويل الجماعي بالمكافآت (Reward-Based Crowd Funding) أن يقوم مؤسس المشروع بطرح فكرة مشروعه على منصة تمويل جماعي، مع عرض حوافز أو مكافآت للمشاركين تتناسب مع حجم مساهماتهم. وغالباً ما تكون هذه المكافآت عبارة عن المنتج النهائي الذي يعمل المشروع على تطويره، أو خدمات مرتبطة به، مما يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة هبة من واهب يرجو ثواباً عليها، فيكون التمويل تبرعياً مع الثواب عليه.

الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ٩٣، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٣٤.

ثانيًا: التكيف الفقهي للتمويل الجماعي بالمكافآت

إن العلاقة التعاقدية بين الداعم وصاحب المشروع في هذا النوع من التمويل يمكن تكيفها فقهيًا على أنها عقد هبة مشروط بالثواب مقيدة المصرف، وذلك للآتي:

أولًا: من حيث القصد:

١- الممول لا يقصد شراء المكافأة بمبلغ التمويل، وإنما الدعم والإعانة، وهذا في معنى الهبة، فيكون قصدها الهبة لا غيرها.

٢- الممول لم يسعَ للتمويل والدفع؛ لأنه لا يقصد إخراج المال أصلاً لغاية خاصة به أو حاجة يطلبها، وإنما خرج المال لحاجة الممول له، وطلبه، فإخراج المال غير مقصود عند الممول لولا طلب الممول له.

ثانيًا: من حيث صيغة العقد:

الصيغة هنا ليست من صيغ البيوع؛ ولذا لا يمكن اعتباره عقد بيع، وإنما الصيغة مع القصد كلاهما هبة.

ولا تتضمن الصيغة طلب استرداد التمويل، فسقط بذلك اعتبار صيغة القرض، وقام اعتبار صيغة الهبة.

كما لا تتضمن الصيغة ما يدل على مشاركة في ملكية المشروع أو ربحه، وعليه لا شراكة ولا مضاربة في صيغة هذا التمويل، فثبتت صيغة الهبة.

ثالثًا: من حيث اللزوم والرجوع عن التمويل:

التمويل مقيد بالشرط (المكافأة/ الثواب) والوعد الملزم، وهذا يقتضي جواز الرجوع في الهبة إن لم يتحقق الشرط والوفاء بالوعد على رأي جمهور الفقهاء^(٣١)، وبهذا يخالف التمويل بالمكافأة عقد البيع بعد لزومه، ويوافق الهبة المشروطة بالثواب.

(٣١) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ١١٥، ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الفكر، ج ٢، ص ٢٧١، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ٣٣٣، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٠٩.

رابعاً: من حيث العوض:

وهو المكافأة، فهي ليست مقصودة للممول ابتداءً، وإنما قارنت الهبة عَرَضًا، وبالتالي لا يقصد الممول شرائها - كما تقدم -.

وهي ليست معلومة لتوصف، وإنما مازالت متخيلة، وهذا يعني أنه وصف لمجهول، وعلى هذا لا يمكن أن تُكَيَّف المسألة على السَّلَم، بل هي أقرب للاستصناع من هذا الوجه، إلا أنها تفارقه وتحالفه في أنها غير مطلوبة من المستصنع (الداعم/ الممول/ الواهب)، ولا مصنوعة على مواصفات يطلبها، وإنما مقدمة من الصانع (الموهوب له) على ما يراه هو ويرتضيه، ودون مقابل مقدر بقيمتها الفعلية، فكانت حقيقتها ثواباً على هبة (الدعم/ التمويل).

ثم إن التمويل لم يخرج ليقابل العوض (المكافأة)، بل خرج في مقابل دعم المشروع، فيتعذر بذلك جعل المبلغ متجهًا للمكافأة (العوض)، ليكون ثمنًا لها، وبهذا نخرج عن تكييف المسألة كعقد بيع، ويثبت معنا تكييفها كهبة.

كما أن المكافأة قد لا تعادل قيمة التمويل ولا تكافؤه، وهذا يؤكد أنها ليست في مقابل التمويل، فلا معاوضة بيع ولا إجارة ولا غيرهما، وإنما ثواب على تمويل، فهي هبة ثواب.

خامساً: من حيث المصرف:

يُقَيَّد التمويل الجماعي ما يقدمه من هبة بمصرف معيّن، هو الفكرة أو المشروع الذي طرح ابتداءً، وطلب على اسمه التمويل، فلا تطلق فيه يد الموهوب له على الموهوب، ولا حرية له في التصرف فيه كيف شاء، بل هو ملزم بوضع الموهوب فيما حُدِّد له، وقُدِّم من أجله، ولهذا نقيّد تكييف التمويل الجماعي بالمكافأة بتقييد مصرفه، فتكون خلاصة تكييفه بأنه (هبة مشروطة بالثواب مقيّدة المصرف).

وهذا التكييف بقيده عقد جائز عند جمهور الفقهاء (٣٢) - كما تقدم -، ومؤيد بالنصوص الشرعية التي منها فعله ﷺ حين أهدها أعرابي بكرة، فعوضه النبي ﷺ منها ست بكرات،

(٣٢) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨، ص ٩٣، ١٢٤، ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الفكر، ج ٢، ٢٦٩، الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، دار إحياء الكتب العربية، ج ٤، ص ١١٤، النووي، يحيى بن شرف (١٩٩٦). روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١، ٤٤٥، ٤٤٧، ابن قدامة،

فتسخطه، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إن فلاناً أهدى إليّ ناقة، فعوضته منها ست بكرات، فظل ساخطاً، ولقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي، أو أنصاري، أو ثقيفي، أو دوسي» (٣٣).

ثالثاً: مشروعية التمويل الجماعي بالمكافآت

بناءً على ما سبق، فإن التمويل الجماعي بالمكافآت يُعد مشروعاً من الناحية الشرعية، بشرط الالتزام من الممول بالتمويل (الهبة)، ومن الممول له بالإيفاء بما وعد به من مكافأة (ثواب)، ليتقرر فقهاً لزوم عقد الهبة، والمنع من رجوع الواهب (الممول) عن هبته (تمويله)، ويتم كل ذلك بالتوثيق بين الطرفين كتابةً، سواء من خلال منصة التمويل أو بعقد منفصل.

رابعاً: الحاجة إلى تقنين هذا النوع من التمويل

تتطلب طبيعة هذا النوع من التمويل وضع إطار تشريعي واضح يضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين، ويمنع أي استغلال أو تحايل شرعي قد يلجأ إليه الممول بسبب عدم المعرفة أو ضعف التنظيم. وهذا التقنين ينبغي أن يكون مستنداً إلى قواعد الفقه الإسلامي في العقود المالية، ويُراعى فيه خصوصية التمويل الجماعي كأداة حديثة تعتمد على التقنية الرقمية.

خامساً: التطبيقات المعاصرة على منصات التمويل الجماعي بالمكافأة:

تعتبر Dubainext منصة رقمية غير ربحية، تدعمها مؤسسة محمد بن راشد للتنمية بالإمارات العربية المتحدة، وتقوم على التمويل الجماعي بالمكافأة، حيث يمكن للمساهمين الاختيار من بين المكافآت المختلفة، مع طالبي الدعم بملكية ١٠٠٪ لأفكارهم أو مشاريعهم وأعمالهم، وقد جعلت المنصة ضابطاً لحفظ حقوق الداعمين يقوم على تحقيق الهدف من الدعم بحلول تاريخ نهائي، وإن لم يتحقق الهدف فسيتم إعادة مبلغ المساهمة إلى المتبرع (٣٤).

عبد الله بن أحمد (١٩٩٤). المغني. بيروت: دار الفكر، ج ٦، ص ٣٣١، ٣٣٤، الشيخ، أحمد بن هلال، (العدد الثالث عشر من مجلة قضاء الصادرة عن الجمعية العلمية القضائية السعودية)، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٣٣٥. (٣٣) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، حديث رقم ٣٩٤٥. وصححه الألباني.

(٣٤) <https://www.bayut.com/mybayut/dubai-next-digital-crowdfunding/#How-it-works>

المطلب الثالث: التمويل الجماعي بالدين (عقد القرض)

أولاً: مفهوم التمويل الجماعي بالدين

التمويل الجماعي بالدين (Debt-Based Crowd Funding)، أو ما يُطلق عليه أحياناً "الإقراض الجماعي (Peer-to-Peer Lending)"، هو نموذج حديث من التمويل يتيح للأفراد أو الشركات الصغيرة الحصول على تمويل من جمهور واسع من الممولين، غالباً عبر منصات إلكترونية متخصصة، وذلك بصيغة دين يُعاد سداؤه لاحقاً وفق شروط محددة. ويختلف هذا النوع من التمويل عن غيره من صور التمويل الجماعي في أن العوض فيه ليس سلعة أو خدمة، وإنما هو ردّ المال المقترض في موعد لاحق، ويُشترط عليه زيادة.

ثانياً: التكيف الفقهي للتمويل الجماعي بالدين

من الناحية الفقهية، فإن التمويل الجماعي بالدين يُكيف في صورته الأصلية على أنه عقد قرض، والقرض في الشريعة الإسلامية هو: "تمليك مال لمن يتنفع به ويرد بدله، دون عوض زائد"^(٣٥) ويعد هذا العقد من عقود الإرفاق، التي يُقصد بها التعاون والإحسان وليس الربح أو الاستثمار.

وقد بيّن الفقهاء أن الشرط الجوهرى في القرض الشرعى أن يُردّ المال كما أخذ، من غير زيادة مشروطة أو مضمونة، إذ إن أي زيادة مشروطة على أصل المال تُعد من الربا المحرم بنصوص القرآن والسنة وإجماع العلماء. قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥] وهذا نص صريح في تحريم الربا بكل صوره، ومنها الربا في القروض. كما نقل الإمام ابن المنذر إجماع العلماء في هذه المسألة بقوله: "أجمعوا على أن كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا"^(٣٦).

ويقصد بالنفع هنا أي فائدة مشروطة أو مضمونة للمُقترض مقابل إقراضه، سواء كانت مائلاً أو منفعة، وهذا يشمل كل زيادة، ولو كانت قليلة، إذا اشترطت.

(٣٥) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني. ج ٤، ص ٣٩٠.

(٣٦) ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النيسابوري (١٩٨٣) الإجماع. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، ط ١، دار المسلم، الرياض، ص ١٢١.

ثالثاً: صور التمويل الجماعي بالدين

١- القرض الحسن

وهو الصورة الشرعية الجائزة للتمويل الجماعي بالدين، ويقوم على إقراض المال دون اشتراط أي زيادة، مع التزام المستفيد بردّ المبلغ المقرض في الوقت المحدد. وهذه الصورة تُعد مشروعة بالإجماع، بل مندوبة ومستحبة شرعاً؛ لما فيها من الإرفاق، ومساعدة المحتاج، والتكافل بين الناس.

وقد حثّت الشريعة على القرض الحسن، وجعلته من أعظم أبواب الخير، لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أضعافاً كثيرة﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥].

٢- القرض بفائدة (الربوي)

وهو الصورة التي تشترط على المستفيد من القرض ردّ مبلغ زائد عن الأصل، سواء بنسبة محددة أو مبلغ ثابت. وهذه الصورة هي أخطر صور التمويل الجماعي من الناحية الشرعية، لأنها تدخل مباشرة في نطاق الربا المحرم.

وغالباً ما تعتمد بعض المنصات الحديثة على هذا النموذج تحت مسمى "التمويل مقابل فائدة منخفضة"، أو "إقراض تشاركي آمن"، وقد يُغلف بمصطلحات تسويقية مثل "تمويل إسلامي"، مع غياب التكييف الشرعي الصحيح.

وقد حذّر الباحثان قيمش وكتاف من هذا النوع من التعاملات، مؤكدين أن "التمويل الجماعي القائم على الإقراض بفائدة - وإن سُوّق على أنه إسلامي - لا يخرج عن كونه قرضاً ربوياً إذا لم يكن مؤطراً بعقود شرعية كالمضاربة أو المرابحة" (٣٧).

رابعاً: الفرق بين التمويل بالدين والتمويل الاستثماري

من المهم التمييز بين التمويل الجماعي القائم على القرض، والتمويل الجماعي الاستثماري (Equity-Based)، حيث:

- في القرض: يُرد رأس المال كما هو، وأي زيادة تُعد ربا إذا لم تكن بعقد استثماري صحيح موافق للشريعة الإسلامية وما أقرته في هذا النمط.

(٣٧) قيمش، عبد الرزاق، وكتاف، يوسف (٢٠٠٢). التمويل الجماعي في ضوء الفقه الإسلامي: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الشرعية والاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٢، ص ٨٨.

- في الاستثمار: يتحمل الممول الربح والخسارة وفقاً لحصة مشروعة، في عقود مثل المضاربة أو المرابحة أو المشاركة، وهذه العقود تخضع لضوابط فقهية خاصة بها، ولا تُعد قروضاً. خامساً: التطبيقات المعاصرة على منصات التمويل الجماعي بالدين: منصة سُلفَة (Sulfah) إحدى منصات التمويل الجماعي بالدين، وهي أو منصة سعودية مصرحة من البنك المركزي السعودي، تقدم التمويل الاستهلاكي المصغر للمواطنين باستخدام التقنية المالية (Fintech) الممزوجة بأدوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة؛ لتسهيل التعاملات، وسرعة اتخاذ القرار، والوصول إلى المعلومات المالية بشكل أفضل، والوصول على التمويل، وترتيب مواعيد سدادته^(٣٨).

سادساً: الحكم الشرعي

- بناءً على ما سبق، فإن التمويل الجماعي القائم على الإقراض له حالتان:
- إن كان قرضاً حسناً لا يُشترط فيه ربح أو زيادة: فهو جائز ومشروع، ويُعد من أبواب التعاون والتكافل الاجتماعي.
- وإن تضمن فائدة أو زيادة مشروطة: فهو محرم شرعاً، لأنه رباً صريحاً، ويتنافى مع مقاصد الشريعة وأحكام المعاملات.

المطلب الرابع: التمويل الجماعي بالملكية (عقد المضاربة أو الشركة)

أولاً: مفهوم التمويل الجماعي بالملكية

يُعد التمويل الجماعي بالملكية (Equity-Based Crowd Funding) أحد أكثر نماذج التمويل الجماعي تطوراً من حيث الهيكلة والهدف، حيث يُتيح للممولين (المشاركين) الفرصة للحصول على حصة حقيقية في ملكية المشروع الممول، سواء أكان شركة ناشئة أو مشروعاً عقارياً أو تجارياً أو استثمارياً.

وبموجب هذا النموذج، لا يُعامل الممول كمقرض أو دائن، بل يُصبح شريكاً في الأرباح والخسائر، وهو ما يجعل التكيف الفقهي الأقرب لهذه الصورة هو عقود المشاركة، وخاصة عقد المضاربة أو شركة الأموال، حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف.

(٣٨) <https://sulfah.com/investments/about-us>

ثانيًا: التكيف الفقهي للتمويل بالملكية

١ - عقد المضاربة

تُعرف المضاربة في الفقه الإسلامي بأنها:

"عقد بين طرفين، يقدّم فيه أحدهما المال (رب المال)، ويتولى الآخر (المضارب) العمل في هذا المال، على أن يُشتركا في الربح بنسبة متفق عليها، بينما يتحمل رب المال الخسارة وحده، إلا إذا قَصَّر العامل أو قَرُط أو تعدَّى (٣٩)." "

وبناءً على هذا التعريف، فإن منصات التمويل الجماعي بالملكية يمكن أن تُعد وسيطاً لإبرام عقود مضاربة بين الممولين (الذين يمثلون أرباب المال) وصاحب المشروع (الذي يمثل المضارب)، على أن يكون الربح مشتركاً، والخسارة في رأس المال فقط، مع ضبط الشروط.

٢ - شركة الأموال

أما إذا اشترك عدة ممولين مع صاحب المشروع في تقديم المال فقط (دون أن يكون أحدهم مسؤولاً عن العمل)، فإن العلاقة تكون أقرب إلى شركة الأموال، وهي نوع من أنواع الشركات في الفقه الإسلامي يُعرفها الفقهاء بأنها:

"اجتماع شخصين أو أكثر على خلط أموالهم للعمل بها والاتجار، وتقسيم الأرباح والخسائر بحسب نسبة المساهمة في رأس المال" (٤٠).

وبذلك، فإن التمويل الجماعي بالملكية يقع فقهاً في إطار الشركات المشروعة، شريطة توفر الضوابط الشرعية التي تنظم العقود التشاركية.

ثالثًا: الشروط والضوابط الشرعية

لضمان مشروعية عقود التمويل الجماعي بالملكية، لا بد من الالتزام بعدد من الشروط الفقهية الأساسية، والتي أشار إليها الفقهاء والممارسون المعاصرون، ومن أبرزها:

(٣٩) السرخسي، محمد بن أحمد (١٩٩٣). المبسوط. تحقيق: عبد الستار أبو غدة، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ج ٢٢، ص ٢٩.

(٤٠) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني. ج ٥، ص ٣.

١- تحديد نسبة الربح بدقة: يجب أن تُحدد النسبة المئوية للربح لكل طرف في العقد (كأن يأخذ رب المال ٦٠٪ والمضارب ٤٠٪)، ويُجرّم أن يُحدد الربح كمبلغ مقطوع أو كنسبة من رأس المال، لأن هذا يفسد العقد^(٤١).

٢- بيان مسؤوليات الإدارة والعمل: لا بد من توضيح من يتولى إدارة المشروع، وما إذا كان هناك مضارب واحد أو أكثر، وهل تملك المنصة حق التدخل أو الرقابة، وذلك لتفادي الغموض الذي يفسد الشركات.

٣- نية التملك لا الإقراض: يجب أن يكون هدف الممول هو الاستثمار والتملك، وليس مجرد إقراض المال للمشروع؛ لأن الإقراض مع اشتراط الزيادة عند الرد يؤدي إلى الربا المحرّم.

٤- الشفافية في التوثيق والعرض الرقمي: يجب أن تعرض المنصة تفاصيل العقود، والمخاطر، وآلية توزيع الأرباح والخسائر، بوضوح تام على الموقع الإلكتروني، وهو ما أشار إليه الباحثان Wilson & Testoni بضرورة وجود "شفافية معلوماتية كافية للمستثمرين على المنصات الرقمية لتمكينهم من اتخاذ قرار استثماري واعٍ"^(٤٢).
رابعاً: التطبيقات المعاصرة للتمويل بالملكية:

من أبرز التطبيقات المعاصرة لهذا النوع من التمويل هي المنصات الإسلامية التي تُعنى بتمويل المشاريع العقارية أو التجارية عبر نموذج المشاركة. ومن الأمثلة على ذلك: منصة Ethis الإسلامية: تُعد من أوائل المنصات التي اعتمدت نموذج التمويل بالملكية وفقاً للضوابط الشرعية، حيث يُشارك المستثمرون في مشاريع عقارية تنموية، ويتملكون حصة في المشروع مقابل رأس المال المقدم، وتُوزع الأرباح بناءً على الأداء الفعلي للمشروع^(٤٣).

(٤١) الكاساني، علاء الدين (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٨٥.

(٤٢) Wilson, R. & Testoni, M. (2014). Crowdfunding Islamic Finance: A New Frontier SSRN Electronic Journal. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2439830>
(٤٣) Ethis. (2024). Islamic Crowdfunding Platform. Retrieved from: <https://ethis.co>

- كذلك ظهرت مبادرات محلية وإقليمية تعتمد ذات النموذج في تمويل الشركات الناشئة، حيث يتم هيكلة العلاقة بين المستثمرين وأصحاب المشاريع بصيغة مشاركة أو مضاربة، تُشرف عليها لجان شرعية، لضمان الامتثال لأحكام الشريعة.

خامسًا: الحكم الشرعي

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن التمويل الجماعي بالملكية مباح وجائز شرعاً إذا تم الالتزام بالضوابط الفقهية للعقود التشاركية (المضاربة أو الشركة)، وتوفرت العناصر التالية:

- وضوح في نسب الربح والخسارة.
- شفافية في عرض المشروع ومخاطره.
- عدم ضمان رأس المال، أو تحقيق أرباح ثابتة.
- توثيق العقود بشكل مكتوب، أو إلكتروني موثق.

وقد ذهب عدد من الباحثين المعاصرين إلى اعتبار هذا النوع من التمويل من "النماذج الواعدة التي توفق بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث"، كما بين ذلك بولحبال في دراسته حول الابتكار المالي الإسلامي^(٤٤).

وترى الباحثة أن هذا النوع من التمويل موافق للشريعة وعقودها كما أنه يلبي حاجات الفطرة الإنسانية، حيث يحتاج الفرد إلى زيادة أمواله واستثمارها لموافقة متطلبات الحياة المتجددة والمتزايدة.

المبحث الثالث: الرؤية الفقهية والتنظيمية المقترحة

مع تطور أدوات التمويل الجماعي وانتقالها من صورها التقليدية إلى منصات رقمية منظمة، تبرز الحاجة إلى تأصيل فقهي وتنظيمي يُراعي مقاصد الشريعة، فالتمويل الجماعي يعد أداة اقتصادية فعالة يمكن - عند تأطيرها شرعاً وتنظيماً - أن تسهم في التنمية المستدامة ودعم المشاريع الصغيرة وفق أحكام الشريعة.

(٤٤) بولحبال، عبد الكريم (٢٠٢٤). "التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مبتكرة لدعم المشاريع الناشئة: دراسة فقهية واقتصادية". مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، العدد ١، ص ٦٧.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين الضوابط الشرعية للعقود الإسلامية والمعايير التشريعية والتقنية المعاصرة، من خلال مطلبين: الأول للضوابط الشرعية، والثاني للتوصيات التنظيمية.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية المقترحة لأنواع التمويل الجماعي

مع تزايد الاعتماد على التمويل الجماعي، خاصة في المجتمعات الإسلامية، برزت الحاجة إلى تأصيله فقهاً بما يتوافق مع طبيعته التقنية الحديثة، ويتطلب ذلك تكييف العلاقة التعاقدية في كل نوع على وفق عقود معروفة في الفقه الإسلامي لضمان المشروعية وتفادي المحظورات كالربا والغرر. وتنقسم أنواعه إلى أربعة: التمويل التبرعي، التمويل القائم على المكافآت، التمويل بالدين، والتمويل القائم على الملكية، ولكل منها تكييف وضوابط شرعية تضمن توافقه مع الشريعة من عدمه.

أولاً: التمويل التبرعي (بموجب عقد الهبة)

يعتمد هذا النوع من التمويل على مساهمة الأفراد في تمويل مشروع معين دون انتظار أي مقابل مادي. ويُمثل هذا التمويل تطبيقاً معاصراً لعقد الهبة في الفقه الإسلامي. وتُشترط فيه الضوابط الآتية:

١- نية التبرع المجردة: وهو الأصل في التبرع أن يكون بلا عوض أو مقابل؛ إذ إن اشتراط المنفعة مع وجود صيغة تدل على المعاوضة يُحوّل العقد إلى نوع من المعاوضة التجارية، مما يُغيّر حكمه الفقهي^(٤٥)، وإن حملت الصيغة معنى الهبة المشروطة بالثواب كانت هبة ثواب، وبقيت ضمن عقود التبرعات.

٢- التمييز الواضح عن باقي أنواع التمويل: ينبغي على المنصات الإلكترونية توضيح طبيعة هذا النوع من التمويل وتمييزه بوضوح عن التمويل المعوض، منعاً للخلط والغش^(٤٦).

٣- منع المكافآت التجارية للمساهمين: لأن تقديم أي منافع تجارية للمساهمين في التمويل التبرعي يخرجهم من وصف الهبة والتبرع ويجعله ضمن عقود المعاوضات، أو هبة الثواب،

(٤٥) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني، ج ٥، ص ٥٣٤.

(٤٦) ملاك، سلوى، وبوخاري، لحلو موسى (٢٠٢٠). "منصات التمويل الجماعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، ص ٢٦٠.

التي هي نوع آخر من أنواع التمويل لا يخلص فيها التبرع كالتمويل التبرعي، إنما تقترن به المكافأة^(٤٧).

ثانيًا: التمويل القائم على المكافآت (عقد هبة بشرط الشواب مقيّدة المصرف) في هذا النموذج، يدفع الممول مبلغًا من المال مقابل وعد بالحصول على منتج أو خدمة مستقبلية. وهذا يتوافق مع صورة عقد الهبة المشروطة بالشواب، إلا أن عدم إطلاق يد الموهوب له على الموهوب، وتقييد تصرفه في حدود ما قُدمت له الهبة جعلها هبة مقيّدة المصرف.

ومن الضوابط الشرعية لهذا النموذج:

- ١- تحديد قدر الموهوب (التمويل).
- ٢- تحديد قدر المكافأة أو نوعها (سلعة/ منتج/ خدمة).
- ٣- توثيق قدر الهبة والمكافأة كتابيًا، إما عن طريق المنصة أو بعقد منفصل.
- ٤- توقيت مدة التنفيذ، مع وضع نطاق لإدارة المخاطر، والظروف القاهرة، وطرق التعامل معها، ومآل الهبة والمكافأة عند حدوث شيء منها.
- ٥- ضبط آلية الرجوع عن التمويل (الهبة) عند تعذر التنفيذ أو تعثره، أو الخروج بالتمويل عن ما رُصد له.
- ٦- توثيق التوافق مع الممول -إن أمكن- على تحويل تمويله إلى مصرف آخر بالمكافأة إن تعذر أو تعثر المشروع الأول.

ثالثًا: التمويل بالدين (عقد القرض)

يبنى هذا النوع من التمويل على إقراض الأموال لطرف آخر، على أن يقوم الأخير بسداد المبلغ لاحقًا. ويُكيف هذا التمويل على أساس "القرض الحسن"، بشرط خلوه من الفوائد أو الشروط الربوية. وأبرز ضوابطه:

- ١- وجوب خلوّ القرض من أي زيادة مشروطة: لأن أي زيادة مشروطة على أصل القرض تُعد من الربا المحرم بالنص الشرعي وإجماع العلماء^(٤٨).

(٤٧) المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٤٨) ابن المنذر، محمد بن إبراهيم. الإشراف على مذاهب العلماء، ص ٢٣٩.

٢- توفير آلية آمنة لإرجاع الأموال دون فائدة: يجب على المنصات وضع نظام يضمن إعادة الأموال إلى المقرضين دون أي مكاسب مالية (٤٩).

٣- قصر المصاريف الإدارية على التكاليف الفعلية: لا يجوز فرض رسوم كنسبة من القرض، وإنما يجب أن تغطي فقط المصاريف الفعلية للمنصة، تفادياً للتحويل على تحريم الربا (٥٠).

رابعاً: التمويل بالملكية (عقود المضاربة أو المشاركة)

يقوم هذا النموذج على تمويل مشروعات استثمارية مقابل حصول الممولين على نسبة من الأرباح. ويُكيف فقهياً إما بعقد المضاربة أو عقد المشاركة، وفقاً لطبيعة العلاقة بين الأطراف. وتُستنبط الضوابط الآتية:

١- تحديد طبيعة العلاقة التعاقدية بوضوح: لا بد من تبين ما إذا كانت العلاقة مضاربة (تمويل من طرف وعمل من طرف آخر)، أو مشاركة (تمويل مشترك وإدارة مشتركة)، لأن لكل منها أحكاماً مختلفة (٥١).

٢- الإفصاح عن نسب الأرباح والخسائر: يجب أن تُحدد نسب الأرباح باتفاق مسبق كنسبة من الربح لا ك مبلغ مقطوع، كما يجب توزيع الخسارة حسب نسب رأس المال، وفقاً لقواعد الفقه الإسلامي (٥٢).

٣- الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية: ينبغي الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية التي تُصدرها الجهات المختصة، وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتي تنظم العلاقة بين الأطراف وتضمن الشفافية والانضباط الشرعي (٥٣).

(٤٩) بكار، عبد الكريم (٢٠٢٠). فقه المعاملات المالية المعاصرة. بيروت: دار السلام، ص ١٠٩.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ١١١.

(٥١) AAOIFI. Governance Standard No. 14: Shari'ah Governance for Islamic

Crowdfunding Platforms البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠٢١م)

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) IslamicMarkets. "AAOIFI Governance and Disclosure in Islamic Banks."

<https://islamicmarkets.com>

المطلب الثاني: معايير تقنين التمويل الجماعي في البيئة الإسلامية

تواجه منصات التمويل الجماعي في البيئة الإسلامية تحديات في التوفيق بين الأحكام الشرعية والأنظمة القانونية الحديثة، ويُعد غياب إطار تنظيمي موحد من أبرز العوائق التي تؤثر على موثوقيتها وانتشارها، رغم دورها المهم في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

ولتجاوز هذا التحدي، يُقترح وضع معايير تنظيمية توازن بين المتطلبات الشرعية والرقابية، لضمان سلامة التعاملات، واستقرار المنصات، وحماية حقوق جميع الأطراف. وتتمثل أبرز هذه المعايير فيما يلي:

أولاً: التمييز بين أنواع التمويل في التشريعات

تقتضي الضرورة التشريعية والشرعية أن تُميز اللوائح التنظيمية بشكل واضح بين الأنواع المختلفة للتمويل الجماعي، كالتبرعي، والتجاري، والاستثماري. ذلك أن لكل نوع تكييفاً فقهياً خاصاً، وأحكاماً شرعية متميزة؛ فالتمويل التبرعي يستند إلى عقد الهبة، بينما يقوم التمويل التجاري على هبة الثواب، أما التمويل الاستثماري فيتأسس غالباً على المضاربة أو المشاركة.

ويؤدي الخلط بين هذه الأنواع في اللوائح التنظيمية إلى مفاصد شرعية وتنظيمية جسيمة، منها: فساد العقود، اختلاط النيات، إدخال شبهات في التعاملات، وتشويه المقاصد الأصلية للتمويل (٥٤).

وعليه، فإن أولى خطوات التقنين الناجح هي التحديد التشريعي الدقيق لكل نوع من هذه الأنواع، بما يشمل تعريفه، وتكييفه، وضوابطه الخاصة.

ثانياً: إلزام المنصات الإسلامية برقابة شرعية داخلية

تُعد الرقابة الشرعية من أهم الآليات التي تضمن توافق المنصات مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينبغي - كحد أدنى - أن تحتوي كل منصة تمويل جماعي إسلامية على لجنة شرعية مستقلة، تضم علماء مختصين في الفقه المالي، تتولى ما يلي:

- مراجعة العقود والنماذج التعاقدية قبل طرحها.
- مراقبة العمليات المنفذة والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة.

(٥٤) بكار، عبد الكريم (٢٠٢٠). فقه المعاملات المالية المعاصرة. بيروت: دار السلام، ص ١٤٣.

- إصدار تقارير شرعية دورية وعلنية تعزز الشفافية وتدعم ثقة المستخدمين.
- وقد أكدت التقارير الدولية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية على أهمية هذه اللجان في ترسيخ العمل المؤسسي، وضمان الانضباط الشرعي في المنصات الرقمية^(٥٥).

ثالثاً: الشفافية والإفصاح المالي

- تُعد الشفافية أحد المبادئ المركزية في الشريعة الإسلامية، التي تحث على الوضوح والصدق في المعاملات، وتُحرّم الغرر والجهالة. ومن ثم، ينبغي إلزام منصات التمويل الجماعي بنشر معلومات مالية دقيقة وشفافة عن المشاريع، بما في ذلك:
- طبيعة المشروع، والجهة القائمة عليه، وخبراتها السابقة.
 - خطط الإنفاق وجدول التدفقات المالية.
 - آلية توزيع الأرباح أو استرداد الأموال.
 - تحليل المخاطر المحتملة ونسب النجاح والفشل.
- إن الالتزام بالشفافية لا يعزز فقط الثقة بل يحمي الأطراف من الدخول في معاملات تنطوي على مخاطر خفية أو خداع مالي، وهو ما يتوافق مع المقاصد الوقائية في الشريعة الإسلامية^(٥٦).

رابعاً: تقنين أدوات الدفع والتحصيل

- مع توسّع استخدام المحافظ الرقمية، والبوابات الإلكترونية في التمويل الجماعي، تظهر الحاجة إلى تقنين وسائل الدفع والتحصيل، بما يراعي الضوابط الشرعية المرتبطة بالتمويل والنقد، ومن أبرز التوصيات في هذا السياق:
- تجنب استخدام الأدوات الربوية: كالبطاقات أو المحافظ التي تترتب عليها فوائد أو رسوم تأخير.
 - اعتماد جهات دفع متوافقة: مثل المحافظ الإسلامية، أو الحسابات المصرفية الخالية من الفوائد.
 - إدخال أنظمة حماية مثل "أمان الحوالة": لضمان عدم التصرف في أموال الممولين قبل تحقق شروط الاتفاق، مما يعزز الأمان المالي، ويحد من النزاعات.

(٥٥) Islamic Fintech Report (2023). Islamic Fintech Landscape: Trends and Developments in 2023. Kuala Lumpur: DinarStandard & Elipses p22- 24.

(٥٦) النووي، يحيى بن شرف. روضة الطالبين، ج ٥، ص ٤٥.

وتوصي المنظمات الدولية -ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- (OECD) بضرورة مواءمة أدوات الدفع مع الأطر التشريعية المحلية والدينية، خصوصاً في بيئات التمويل الجماعي الإسلامي^(٥٧).

خامساً: حماية المشاركين من التغير والاحتيال

تتعدد حالات الاحتيال أو التغير في التمويل الجماعي، لا سيما في المنصات المفتوحة غير الخاضعة لإشراف مباشر. ومن أبرز الممارسات المخالفة:

- تقديم معلومات مضللة عن المشاريع.
 - المبالغة في تقدير الأرباح.
 - إخفاء المخاطر المحتملة.
 - استخدام صور دعائية غير حقيقية لجذب الممولين.
 - ومن ثم، لا بد من بناء نظام رقابي متكامل على المنصات، يشتمل على:
 - قواعد صارمة للإفصاح.
 - تصنيف المشاريع وفق مستوى المخاطرة.
 - آليات للتحقق من هوية القائمين على المشاريع وسجلهم المالي.
 - وضع ضوابط صارمة لاسترجاع التمويل.
 - مشاركة أمن البلد في متابعة صور الاحتيال والقبض على المحتالين.
 - إخضاع المشاركين في المنصات لقوائم سوداء فيها عند ثبوت الاحتيال أو التغير أو سوء الاستخدام للمنصة أو التمويل.
- وقد أشارت دراسات عدة إلى أن تطوير بنية رقابية قوية يقلل من مستويات الاحتيال، ويرفع ثقة الممولين، كما في دراسة (Gerber & Hui)، (2013) التي أثبتت أن وجود سياسات إفصاح واضحة يزيد من فرص التمويل الناجح^(٥٨).

(٥٧) OECD. (2021). The Role of Digital Financial Services in the Financial Inclusion of Youth. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development pp. 11–13. (٥٨) Elizabeth M. Gerber and Julie S. Hui. 2013. "Crowdfunding: Motivations and Deterrents for Participation." ACM Transactions on Computer-Human Interaction pp. 1–32. , no. 6, vol. 20

المطلب الثالث: توصيات للجهات التشريعية والرقابية

استناداً إلى ما تم بيانه من تحليل فقهي وتنظيمي لأنواع التمويل الجماعي، تبرز ضرورة توجيه توصيات استراتيجية للجهات التشريعية والرقابية في الدول الإسلامية، تهدف إلى مواءمة هذه الأداة التمويلية مع أحكام الشريعة، وتفعيلها بشكل آمن وفَعَال في بيئة الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

ولا تقتصر هذه التوصيات على الجوانب الإجرائية، بل تتناول الأسس التأصيلية والتشريعية التي تُسهم في بناء إطار قانوني منسجم مع الخصوصية الإسلامية، بعيداً عن التقليد غير المدروس للنماذج الغربية التي قد تتعارض مع مقاصد الشريعة وتكون هذه التوصيات ملزمة وليست موجهة فقط أو مرشدة.

وفيما يلي أبرز هذه التوصيات:

أولاً: تأهيل الكادر الشرعي التقني:

الجامع بين المعرفة التقنية ومواكبة تطوراتها وتحولاتها السريعة والتأصيل الشرعي في نظام المعاملات الإسلامي؛ ليكون قادراً على فهم تفاصيل التقنية وتحديثاتها، ومن ثم مقابلتها بأحكام الشرع، واستنباط الحكم الشرعي المتوافق مع المنتج التقني.

ثانياً: سن تشريعات مستقلة للتمويل الجماعي الإسلامي

يُعد غياب التشريعات المستقلة التي تراعي الخصوصية الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه التمويل الجماعي في العالم الإسلامي، حيث تعتمد العديد من الدول على أطر قانونية مستوردة لا تتسجم مع التكييفات الفقهية وأحكام الجواز والمنع في الشريعة الإسلامية^(٥٩). لذا، تُعد الحاجة ملحة إلى سن قوانين وطنية مستقلة للتمويل الجماعي الإسلامي، تستند إلى مقاصد الشريعة وأصول العقود الإسلامية، وتُخصّص لكل نوع من أنواعه قواعد منسجمة مع تكييفه الفقهي، بعيداً عن تبعيته لأطر التمويل التقليدي، وبما يعكس استقلاليته الفقهية والتنظيمية.

ثانياً: إشراك علماء الشريعة في صناعة القرار المالي الرقمي

يؤدي غياب الفقهاء المتخصصين عن لجان التشريع المالي إلى افتقار كثير من النظم إلى البعد الشرعي، مما يخلق فجوة بين القانون والفقه، ويُعرض التعاملات لمخاطر شرعية. لذا،

(٥٩) بكار، عبد الكريم. فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص. ١٥٧.

من الضروري إشراك علماء الشريعة المتخصصين في الفقه المالي في صياغة السياسات المالية الرقمية، خاصة في العقود المعقدة كالمشاركة والمضاربة والقرض، لما تتطلبه من دقة وتكيف فقهي^(٦٠).

وقد أكد عدد من الباحثين على أن غياب التنسيق بين المختصين في الشريعة وصناع القرار المالي أدى إلى ضعف البنية الشرعية في كثير من المنتجات الرقمية الحديثة^(٦١).

ثالثاً: إصدار معايير شرعية موحدة للتمويل الجماعي الإسلامي

إن غياب المعايير الشرعية الموحدة من أبرز الإشكالات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي عمومًا، والتمويل الجماعي على وجه الخصوص. ولذلك، فإن من الضروري أن تتولى المؤسسات الفقهية المتخصصة، مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، إصدار معايير فقهية موحدة خاصة بالتمويل الجماعي الإسلامي.

وينبغي أن تشمل هذه المعايير الجوانب الآتية:

- التكييفات الشرعية للأنواع المختلفة من التمويل الجماعي.
- الشروط والضوابط المعتبرة في كل عقد.
- قواعد الإفصاح والشفافية والحوكمة.
- معايير الرقابة الشرعية والتقارير الدورية.
- ضبط المخالفات بالعقوبات والجزاءات.

ويمكن أن تُعتمد هذه المعايير على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما يُسهم في توحيد المرجعية، وتقليل التباين في الفتاوى، ويعزز الثقة الدولية في التمويل الجماعي الإسلامي^(٦٢).

(٦٠) المرجع نفسه، ص ١٦١.

(٦١) ينظر: سامي، عبد الستار أبو غدة (٢٠١٩). "إشكالية تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية." مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد ٤٤، ص ٤٨.

(٦٢) AAOIFI. Shari'ah Standard No. 41: Islamic Crowdfunding. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٢.

رابعاً: تحفيز المنصات الملتزمة شرعياً عبر الحوافز التنظيمية

لا يكفي ضبط التمويل الجماعي بتشريعات صارمة فقط، بل يجب دعم الامتثال الشرعي الطوعي من خلال حوافز رقابية، مثل: الحوافز الضريبية، والتسهيلات التنظيمية للمنصات الشرعية، ودمج التمويل الجماعي الإسلامي في خطط تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير المنصات وترقيتها، وتنمية روح التنافس بين المنصات الإسلامية، وإعانتها على تقديم خدمات تساهم في تقدمها على منصات عالمية، هذه الآليات تعزز التزام المنصات وتُرسخ مفهوم التمويل الحلال المسؤول^(٦٣).

Islamic Fintech Report. Islamic Fintech Landscape: 2023 Trends and Insights. (٦٣) p32- 33. ، 2023-Kuala Lumpur: DinarStandard

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد تناول هذا البحث موضوع التمويل الجماعي من زاوية فقهية تأصيلية، بهدف بيان حكمه الشرعي بمختلف صورهِ المعاصرة، وذلك من خلال النظر في العقود الإسلامية المعتبرة، وربطها بالواقع المالي المستجد. وسعى البحث إلى تكييف صور التمويل الجماعي فقهيًا، وبيان الضوابط التي تحكم كل نوع، مع مراعاة مقاصد الشريعة في تحقيق العدل، ومنع الظلم، وصيانة الأموال.

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

- ١- أن التمويل الجماعي ليس أداة تمويل واحدة، بل يشمل صورًا متعددة تختلف من حيث التكيف الفقهي: منها ما يندرج تحت الهبة (التمويل التبرعي)، ومنها ما يُبنى على عقود الهبة المشروطة بالثواب مقيّدة المصرف، ومنها ما يعتمد على عقود المشاركة والمضاربة.
- ٢- أن الحكم الشرعي للتمويل الجماعي لا يمكن أن يكون عامًا أو مطلقًا، بل يجب أن يُنظر فيه بحسب طبيعة العقد المستخدم، ومدى التزامه بالضوابط الفقهية، خاصة ما يتعلق بالغرر، والربا، والجهالة، وتحقيق مقاصد الشريعة.
- ٣- أن بعض التطبيقات المعاصرة تخلط بين العقود، خصوصًا في التمويل التبرعي الذي يُقرن أحيانًا بعوائد مالية، مما يستدعي تمييزًا فقهيًا دقيقًا بين: الهبة، والمعاوضة، وهبة الثواب.
- ٤- أن التمويل الجماعي، رغم انتشاره، لا يزال بحاجة إلى ضبط وتأصيل فقهي أوسع، نظرًا للتطور السريع في أدواته الرقمية وتنوع صورهِ التمويلية.
- ٥- أن بعض صور التمويل الجماعي تُعد جائزة شرعًا إذا التزمت بالضوابط الشرعية، من أهمها: خلوها من الربا، والغرر الفاحش، والاستغلال، والجهالة الفاحشة.
- ٦- أن هناك حاجة ملحة لتقنين التمويل الجماعي، بما يحفظ حقوق جميع الأطراف، ويمنع الغش أو استغلال الثغرات.
- ٧- أن المؤسسات الشرعية والرقابية مطالبة بوضع إطار تنظيمي شرعي واضح، يُواكب هذا النمط الجديد من التمويل ويضبطه وفق الشريعة.

توصيات البحث:

- ١- التمييز بين أنواع التمويل الجماعي وربط كل نوع بالعقد الشرعي الصحيح الذي يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي وطرح ما عداه من الأنواع المشتملة على محرم.
 - ٢- تفعيل الرقابة الشرعية على منصات التمويل الجماعي، لضمان الالتزام بالضوابط الفقهية ومنع المحظورات الشرعية.
 - ٣- دعوة الجامع الفقهية إلى إصدار قرارات ومعايير شرعية حديثة تتعلق بالتمويل الجماعي، تُراعي التطورات المالية وتستند إلى أصول الشريعة ومقاصدها.
 - ٤- تشجيع البحث الفقهي المتخصص في فقه المعاملات الرقمية، لتعزيز الاجتهاد الجماعي في هذا الباب، وتنشئة الكادر الجامع بين العلم الشرعي والمعرفة التقنية بتحدياتها وتحديثاتها.
 - ٥- إنشاء منصات تمويل جماعي إسلامية تعمل تحت إشراف هيئات شرعية مؤسسية، وتلتزم بالضوابط الفقهية من حيث العقود والممارسات.
- وفي الختام، نسأل الله تعالى أن يفتحنا في الدين، وأن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للباحثين والمهتمين بفقه المعاملات المالية المعاصرة، وأن يُسهم في ضبط هذا الباب المستجد بما يحقق مصالح العباد ويصون أموالهم.
- والله ولي التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

• القرآن الكريم

- ١- الإجماع. ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النيسابوري. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، دار المسلم، الرياض، ط ١، ١٩٨٣.
- ٢- الأدب المفرد. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٤.
- ٣- إشكالية تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. سامي، عبد الستار أبو غدة. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد ٤٤، ٢٠١٩.
- ٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد، محمد بن أحمد. دار الفكر، (د. ت).
- ٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الكاساني، علاء الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م.
- ٦- التمويل الجماعي الإسلامي بين التكليف الفقهي والنماذج الغربية. بولحبال، عبد الكريم. أعمال المؤتمر الدولي للاجتهاد المعاصر في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، ٢٠٢٤.
- ٧- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. الزيلعي، عبد الرحمن بن محمد. دار الكتاب الإسلامي، (د. ت)
- ٨- التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مبتكرة لدعم المشاريع الناشئة: دراسة فقهية واقتصادية. بولحبال، عبد الكريم. مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، العدد ١، ٢٠٢٤ م.
- ٩- التمويل الجماعي الإلكتروني في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، قيمش، فاطمة، وكتاف، كمال. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جامعة الجزائر، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٢.
- ١٠- التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، الشيخ، أحمد بن هلال، (العدد الثالث عشر من مجلة قضاء الصادرة عن الجمعية العلمية القضائية السعودية)، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ١١- التمويل الجماعي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، الهاجري، فهد بن علي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، ٢٠١٩.
- ١٢- التمويل الجماعي في ضوء الفقه الإسلامي: دراسة تحليلية. قيمش، عبد الرزاق، وكتاف، يوسف. مجلة العلوم الشرعية والاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٢ م.

- ١٣- تنظيم طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي. هيئة السوق المالية السعودية. الرياض: هيئة السوق المالية، ٢٠٢٢. متاح على: <https://cma.org.sa> - تمت الزيارة في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥.
- ١٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، الدسوقي، محمد عرفة، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٥- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، الحصكفي، محمد بن علي بن محمد بن علي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٢.
- ١٦- دور منصات التمويل الجماعي في دعم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية، الهرش، عبد الله، كشكار، سليم، وقاسم، محمد. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلد ٣١، العدد ١، ٢٠٢٣، ص. ٩١-١١٧.
- ١٧- الذخيرة. القرافي، شهاب الدين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤.
- ١٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين. النووي، يحيى بن شرف. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ١٩- سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، حديث رقم (٣٥٠٣).
- ٢٠- سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٢١- شرح الخرشي لمختصر خليل، الخرشي، محمد، مصر: مطبعة محمد أفندي مصطفى.
- ٢٢- ضوابط التمويل الجماعي في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية، العتيبي، محمد بن ناصر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١.
- ٢٣- فقه المعاملات المالية المعاصرة. بكار، عبد الكريم. بيروت: دار السلام، ٢٠٢٠م.
- ٢٤- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، بيروت، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ٢٥- المبسوط. السرخسي، محمد بن أحمد. تحقيق: عبد الستار أبو غدة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٢٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. الشربيني، محمد بن أحمد. دار الكتب العلمية، (د. ت).
- ٢٧- المغني. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤.
- ٢٨- منصات التمويل الجماعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق. ملاك، سلوى، وبوخاري، لولو موسى. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٢٦٠.

المراجع الأجنبية:

- 1- AAOIFI. Governance Standard No. 14: Shari'ah Governance for Islamic Crowd Funding Platforms. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢١م
- 2- AAOIFI. Shari'ah Standard No. 41: Islamic Crowd Funding. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٢.
- 3- Ethis Group. Islamic Crowd Funding and Real Estate Investment. Official Website. <https://ethis.co>
- 4- Ethis. (2024). Islamic Crowd Funding Platform. Retrieved from: <https://ethis.com>
- 5- Gerber, Elizabeth M., and Hui, Julie S. "Crowd Funding: Motivations and Deterrents for Participation. " ACM Transactions on Computer-Human Interaction, vol. 20, no. 6, 2013, pp. 1-32
- 6- GlobalSadaqah. *Empowering Impact Through Islamic Giving*. <https://www.globalsadaqah.com>
- 7- Islamic Fintech Report. (2023). State of the Islamic Fintech Industry 2023: Global Landscape and Trends. DinarStandard & Elipses. متاح عبر: www.dinarstandard.com
- 8- Islamic Fintech Report. Islamic Fintech Landscape: 2023 Trends and Insights. Kuala Lumpur: DinarStandard, 2023
- 9- Islamic Fintech Report. Islamic Fintech Landscape: Trends and Developments in 2023. Kuala Lumpur: DinarStandard & Elipses, 2023
- 10- IslamicMarkets. "AAOIFI Governance and Disclosure in Islamic Banks. " <https://islamicmarkets.com>
- 11- LaunchGood Official Website. <https://www.launchgood.com>.
- 12- LaunchGood Official Website. <https://www.launchgood.com>
- 13- Mollick, E. (2014). The dynamics of Crowd Funding: An exploratory study. Journal of Business Venturing, 29(1), 1-16. <https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2013.06.005>
- 14- OECD (2015), New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments, OECD Publishing, Paris. Available at: <https://doi.org/10.1787/9789264240957-en>
- 15- OECD. The Role of Digital Financial Services in the Financial Inclusion of Youth. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2021.
- 16- Wilson, K. E., & Testoni, M. (2014). Improving the role of equity Crowd Funding in Europe's capital markets. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/5jz3wtb1t338-en>
- 17- Wilson, R., & Testoni, M. (2014). Crowd Funding Islamic Finance: A New Frontier?. SSRN Electronic Journal. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2439830>

- 18- Zhang, J., & Liu, P. (2012). Rational Herding in Microloan Markets. Management Science, 58(5), 892–912. <https://doi.org/10.1287/mnsc.1110.1460>

Romanization of references

• The Holy Quran

1- Al-Ijmā'. Ibn al-Mundhir, Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Nīsābūrī. Edited by: Dr. Fuad Abd al-Mun'im, Dar al-Muslim, Riyadh, 1st edition, 1983.

2- Al-Adab al-mufrad. al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. Edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqī, Cairo: Dar al-Bashair al-Islamiyya, 1984.

3- Ishkālīyat Tafīl al-Raqābah al-shar'īyah fī al-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah. Sāmī, 'Abd al-Sattār Abū Ghuddah. Journal of Global Islamic Economics, Issue 44, 2019.

4- Bidāyat al-mujtahid wa-nihāyat al-muqtaṣid. Ibn Rushd, Muḥammad ibn Aḥmad. Dar al-Fikr, (n.d.).

5- Badā'i' al-ṣanā'i' fī tartīb al-sharā'i'. al-Kāsānī, 'Alā' al-Dīn. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 2nd edition, 1986.

6- Al-Tamwīl al-jamā'i al-Islāmī bayna al-Takyīf al-fiqhī wa-al-namādhij al-Gharbīyah. bwlḥbāl, 'Abd al-Karīm. Proceedings of the International Conference on Contemporary Ijtihad in Islamic Economics, University of Prince Abdelkader, Algeria, 2024.

7- Tabyīn al-ḥaqā'iq sharḥ Kanz al-daqa'iq. al-Zayla'i, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. Dar al-Kitab al-Islami, (n.d.)

8- Al-Tamwīl al-jamā'i al-Islāmī ka-ālīyah mbtkrh li-Da'm al-Mashārī' al-nāshī'ah : dirāsah fiqhīyah wa-iqtisādīyah. bwlḥbāl, 'Abd al-Karīm. Journal of Contemporary Islamic Economics, University of Prince Abdelkader, Algeria, Issue 1, 2024.

9- Al-Tamwīl al-jamā'i al-iliktrūnī fī ḍaw' Maqāṣid alshry'h al-Islāmīyah, qymsh, Fāṭimah, wktāf, Kamāl. Journal of Islamic Economic Studies, University of Algiers, Volume 9, Issue 1, 2022.

10- Al-Tamwīl al-jamā'i dirāsah fiqhīyah taṭbīqīyah, al-Shaykh, Aḥmad ibn Hilāl, (Issue 13 of the Qada'a Journal issued by the Saudi Judicial Scientific Society), Kingdom of Saudi Arabia, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

11- Al-Tamwīl al-jamā'i fī al-fiqh al-Islāmī wa-taṭbīqātuhu al-mu'āṣirah, al-Hājirī, Fahd ibn 'Alī, Master's Thesis, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, College of Sharia, 2019.

12- Al-Tamwīl al-jamā'i fī ḍaw' al-fiqh al-Islāmī : dirāsah taḥlīlīyah. qymsh, 'Abd al-Razzāq, wktāf, Yūsuf. Journal of Sharia and Economic Sciences, University of Ouargla, Algeria, Volume 7, Issue 2, 2022.

13. Tanzīm ṭarḥ adawāt al-Dīn 'abra mnsāt al-tamwīl al-jamā'i. Hay'at al-Sūq al-mālīyah al-Sa'ūdīyah. Riyadh: Capital Market Authority, 2022. Available at: <https://cma.org.sa> - accessed August 13, 2025.

14. Ḥāshiyat al-Dasūqī 'alā al-sharḥ al-kabīr lldrdy, al-Dasūqī, Muḥammad 'Arafah, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya.

15- Al-Durr al-Mukhtār sharḥ Tanwīr al-abṣār wa-jāmi' al-bihār, alḥṣkf, Muḥammad ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Alī, edited by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1st edition, 2002.

16- Dawr mnṣāt al-tamwīl al-jamā'ī fī Da'm almshrw'āt fī al-iqtisād al-Islāmī : dirāsah taḥlīlīyah, al-Harish, 'Abd Allāh, kshkār, Salīm, wa-Qāsim, Muḥammad. Journal of Global Islamic Economics, Volume 31, Issue 1, 2023, pp. 91-117.

17- Al-Dhakhīrah. al-Qarāfī, Shihāb al-Dīn, Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1994.

18- Rawḍat al-ṭālibīn wa-'umdat al-muftīn. al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, edited by Adil Ahmad Abd al-Mawjud and Ali Muhammad Mu'awwad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1996.

19- Sunan Abī Dāwūd. Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash'ath, edited by Muhammad Muhyi al-Dīn Abd al-Hamid, Dar al-Fikr, Hadith No. (3503). 20. Sunan al-Tirmidhī, al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsá ibn Sūrat, edited by Ahmad Muhammad Shakir et al., Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

21. Sharḥ al-Kharashī li-Mukhtaṣar Khalīl, al-Kharashī, Muḥammad, Egypt: Matba'at Muhammad Afandi Mustafa.

22. Ḍawābiṭ al-tamwīl al-jamā'ī fī al-fiqh al-Islāmī : dirāsah ta'ṣīlīyah taṭbīqīyah, al-'Uṭaybī, Muḥammad ibn Nāṣir, Sharjah University Journal of Sharia and Law, Vol. 18, No. 2, 2021.

23. Fiqh al-mu'āmalāt al-mālīyah al-mu'āṣirah. Bakkār, 'Abd al-Karīm, Beirut: Dar al-Salam, 2020.

24. Lisān al-'Arab, Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn 'Alī, Beirut: Dar Sader, 3rd ed., 1414 AH.

25. Al-Mabsūṭ. al-Sarakhsī, Muḥammad ibn Aḥmad, edited by Abd al-Sattar Abu Ghudda, Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1st ed., 1993.

26. Mughnī al-muḥtāj ilā ma'rifat ma'ānī alfāz al-Minhāj. al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, (n.d.).

27- Al-Mughnī. Ibn Qudāmah, 'Abd Allāh ibn Aḥmad. Beirut: Dar al-Fikr, 1994.

28- Mnṣāt al-tamwīl al-jamā'ī al-Islāmī bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq. Malāk, Salwá, wbwkhāry, Iḥlw Mūsá. Ru'a Iqtisadiyya Journal, Vol. 10, No. 1, 2020, p. 260.